

بقدر ما تبتعد عن مسار "مأسسة المساواة"، وذلك بسبب غياب الرؤية الشمولية وما تتطلبه من وضوح في المرجعية والتراخي في التفعيل الترابي الملموس من خلال وقع وأثر ذلك على الواقع اليومي للنساء. نذكر هنا على سبيل المثال، نساء الصويرة، مولاي بوسلهام، الحوز وطاطا وفكيك

إن الجمعية الديمقراطية لنساء المغرب، وهي تستحضر خصوصية ثامن مارس لسنة 2025 والدعوة إلى أن "تعزز الدول التزاماتها وتعبئ مواردها وأن تعطي دفعة لوضع حيز التنفيذ وعودها من أجل كل النساء والفتيات: حقوقاً ومساواة وتمكيناً"، تعتبر أن فتح ورش "إعادة النظر في مدونة الأسرة" ينبغي أن يستجيب لطلب وطني وموعد أممي، وذلك:

- بإعادة النظر في المنطلقات والخلفيات التي جعلت المراجعة "الجديدة" تتم ضمن إطار محدود لا يتعدى عموماً "تعديلات بسيطة". وهي تعديلات لا ترقى إلى مستوى مواجهة التحولات الاقتصادية والاجتماعية التي تعيشها الأسر والنساء اليوم وتنفصل عن الديناميات الديمقراطية المعلنة والخطاب المتعلق بحقوق الإنسان ولا تستجيب لمطالب الحركة النسائية؛
- الحذر من منطوق التوافق المحافظ على حساب الحقوق الإنسانية للنساء وعلى حساب التنمية، والذي يعرقل السير نحو تطوير تشريع يلائم طبيعة العلاقات الجديدة داخل الأسر، ويتشعب بـ "الوضع الراهن" بدلاً من تمكين المغربيات والمغاربة، وخاصة الأجيال الصاعدة، من استشراف مستقبل أكثر عدالة ومساواة خلال العقود المقبلة.

إن الجمعية الديمقراطية لنساء المغرب إذ تحيي نساء المغرب في كل مكان وكل نساء العالم وتعبر عن تضامنها مع النساء في كل مناطق العالم في وضع السلم أو الحرب، تؤكد دعمها وانخراطها في النضال من أجل حقهن في الحرية والعدل والأمن والحماية من العنف والتمييز وكافة أوجه الاستغلال وتعتبر أن مسار تحقيق التنمية المستدامة مرتبط بالمساواة الفعلية.

8 مارس 2025

الجمعية الديمقراطية لنساء المغرب